



دراسات عبد المالك سالماني

أمن إسرائيل «قدس الأقداس».. ودروس ما

جرى في غزة!

عبد المالك سالماني

أثبتت الأحداث المدوية التي شهدتها منطقة الحدود المصرية مع قطاع غزة، أنه لا بد من وضع نهاية للسياسات التي تتسم بالخلل والتي يحاول التحالف الصهيوني — الأمريكي فرضها بالضغط وجبروت القوة في المنطقة. لقد قاد الحصار الجائر الذي فرضته إسرائيل بتأييد كامل من إدارة بوش على قطاع غزة بسبب انتخاب الفلسطينيين لحركة حماس في انتخابات حرة ونزيهة إلى حالة انفجار وغليان شعبي كادت تقود إلى كارثة إنسانية في قطاع غزة، وقادت تاليا إلى اقتحام الجدار الحدودي مع مصر عند بلدة رفح المصرية في شمال سيناء.

وهنا، لا بد أن نشير إلى أن الفلسطينيين في غزة قد واصلوا صمودهم أمام حصار التجويع والإذلال الصهيوني إلى أن بلغ هذا الحصار حدا فاشيا لا يمكن احتماله عندما قررت إسرائيل قطع التيار الكهربائي بوقف إمدادات الوقود التي تقوم بتشغيل محطات الطاقة أو محطة الطاقة الرئيسية في غزة مما أغرق غزة في بحر من الظلام الدامس وتوقفت فيها حركة الحياة على نحو مفرج، فتم شل المستشفيات وأصبح المرضى يموتون نتيجة توقف أجهزة العلاج التي تعمل بالطاقة الكهربائية، فضلا عن النقص الشديد في الادوية والاعذية الناجم عن الحصار الفاشي الرهيب الذي حول غزة إلى سجن كبير وجعل من سكانه البالغ عددهم نحو المليون ونصف المليون نسمة سجناء دون أي منافذ للتنفس أو النقاط نسومات الهواء، فكان أمرا طبيعيا أن يبحث هؤلاء عن أي مخرج أو مسعى يبقوهم على قيد الحياة، فما كان منهم إلا أن توجهوا إلى المعبر الوحيد الذي لا يخضع لهيمنة سلطات الاحتلال الصهيوني،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وهو معبر رفح المتصل مباشرة مع مصر، لأنهم يتوقعون أن تحتضنهم مصر الشقيقة الكبرى وتسمح لهم بالانعتاق من سجل الباستيل الصهيوني الرهيب الذي وضعتهم داخله إسرائيل بدعم أمريكي صريح وتواطؤ أوروبي مفضوح، وصمت عالمي مريب.

ولم تخيب مصر والقيادة المصرية رجاء اخوانهم الفلسطينيين المستغيثين بها واللاجئين إليها، واتخذ الرئيس حسني مبارك قرارا جريئا وتاريخيا بالسماح بفتح نقاط الحدود أمام تدفق أهالي غزة الى داخل سيناء على نحو عفوي وتلقائي وبلا أي إجراءات إدارية لمراقبة عملية الدخول والخروج على الحدود في إطار إجراءات الحفاظ على السيادة. ولعل ما حدث على ساحة غزة وعلى الحدود بين الأراضي الفلسطينية والمصرية يحتاج إلى التوقف أمامه مليا بالتفكير واستخلاص الدروس والعبر على النحو التالي: أولا: إن سر هذه المأساة يكمن في السياسة الصهيونية الخرقاء والتي تريد الاستمرار في التحكم في الشأن الفلسطيني الى ما لا نهاية على نحو عنصري وفاشي فج لم يعد مقبولا على الاطلاق. ولم يكن ممكنا أن تتدهور الأوضاع في غزة على هذا النحو المأساوي بعد أن اضطرت إسرائيل في عهد شارون الى الخروج ذليلة منه، لولا استمرار إسرائيل في سياسة الاغلاق والحصار والتجويع، التي اتخذت من فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية ذريعة للإمعان في تطبيقها على نحو استقرازي لا يطاق. ولم تكن إسرائيل بقادرة على تنفيذ هذه السياسات الفاشية التي تحاول مصادرة حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الديمقراطية لولا التأييد الاتوماتيكي الأعمى الذي تحظى به من قبل ادارة بوش، والذي يعتبر مسألة أمن إسرائيل بمثابة «قدس الأقداس» وان كل ما تفعله إسرائيل تحت ستار أو بذريعة تحقيق أمنها هو مبرر ومشروع حتى لو كان يخالف ويناقض كل مبررات المنطق أو القيم الحضارية أو المبادئ



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الانسانية أو قواعد القانون الدولي أو اتفاقيات جنيف أو مبادئ حقوق الانسان، كل هذه المنظومة القيمية يمكن التضحية بها ورميها في سلة المهملات إذا رأت اسرائيل ان تدوس عليها وتقوم بأي تصرف أرعن أو سلوكيات خرقاء تجاه الشعب الفلسطيني.

وهذا هو السبب الأول المباشر في استمرار دوامة المآسي المفجعة في تاريخ هذه المنطقة وفي حاضرها المعاصر. ثانياً: ان العالم الحر والمتحضر الذي يتباكى ليل نهار على الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد وقف عاجزاً مشلولاً عن ادانة الممارسات الصهيونية الجائرة ضد حقوق الانسان الفلسطيني، وأبسطها حقه المشروع في الحياة وتلقي أبسط مقومات العيش من غذاء ودواء، وكل ذلك لأن اسرائيل قررت أن فرض عقاب جماعي على سكان قطاع غزة هو ضرورة يملئها تحقيق أمن اسرائيل الذي صار بمثابة «بقرة مقدسة»، لا يستطيع احد الاقتراب منها، لأن بوش يعتقد ان رسالته اللاهوتية في الحياة هي أن يعمل كل ما في وسعه، وان يوظف كل امكانيات الولايات المتحدة الامريكية وكل مقومات قوتها الرهيبة من أجل حماية «أمن اسرائيل» وفي سبيل ذلك فليذهب الفلسطينيون الى الجحيم، وهذا أمر كارثي لابد من وضع نهاية له، فلا يمكن الإقرار بمعادلة ١٠٠% لأمن اسرائيل مقابل صفر% لحقوق الشعب الفلسطيني، وهي السياسة التي تنفذها اسرائيل وتدعمها إدارة بوش. ان مثل هذه السياسة الطائشة والحمقاء لابد أن تقود في نهاية المطاف إلى انفجار الأوضاع، ولن تستطيع اسرائيل مهما امتلكت من قوة ومن دعم أمريكي وتواطؤ دولي وعجز عربي أن تحقق هذه المعادلة المستحيلة. ثالثاً: إن الطريق إلى إنهاء هذه المأساة واضحة، ولكن المشكلة ان اسرائيل وأمريكا لا تريدان الوصول الى حل عقلائي مقبول يمكن به وضع نهاية لدوامة الصراع العربي الصهيوني وايجاد حل للقضية الفلسطينية. فقد قبل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الفلسطينيون منذ اتفاق أوسلو وفي عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات بدولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧م، أي عبر الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لكن المطامع الاسرائيلية تريد أن تفرض على الفلسطينيين حلا لا يقود إلى انشاء دولة حقيقية بل إلى اقامة أشلاء دويلة عاجزة وقاصرة ومحاصرة، وذلك عبر الإصرار على الاستيلاء على القدس الشرقية ونهب والاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية عبر مشروع ما يسمى ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى اسرائيل. وقد جاء بوش ليتعهد لشارون بتحقيق ذلك عبر خطاب ضماناته الشهير اليه في عام ٢٠٠٤م. وأعقب ذلك أن تعهدت ادارة بوش بأمرين يقودان حتما إلى استمرار الصراع ويغلقان الباب أمام أي تسوية حقيقية في المنطقة وهما: الأمر الأول: جعل الهدف الأساسي لمفاوضات السلام بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي هو تحقيق «أمن اسرائيل» وذلك من خلال جعل خريطة الطريق هي المرجعية الاولى للمفاوضات، وذلك من خلال ما ورد في مقررات أو بيان مؤتمر أنابوليس.

ذلك ان البند الأول لخريطة الطريق هو ضرورة التأكد من تنفيذ السلطة الفلسطينية للمطالب الاسرائيلية بشأن تحقيق أمنها، قبل الانتقال للبحث في أي نقاط أخرى أو أي قضايا مما يطلق عليه قضايا الوضع النهائي. أي ان وثيقة مؤتمر أنابوليس ومعها خريطة الطريق هي وصفة محبوكة لمسلسل «الدوران في الحلقات المفرغة»، أو تطبيق نظرية «وضع العرب أمام الحصان». أي وضع شرط تعجيزي لا يمكن تحقيقه مما يقود تاليا إلى تعثر وفشل المفاوضات أو استمرارها إلى ما لا نهاية على نحو عبثي لا طائل منه. والسؤال المطروح إلى كل العقلاء في العالم: كيف يمكن النجاح في التوصل إلى ترتيبات تحقق هدف حماية أمن اسرائيل،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

إذا كانت إسرائيل تشترط على السلطة الفلسطينية أن تقوم أولاً بنزع سلاح جميع فصائل المقاومة الفلسطينية بمن فيهم نشطاء حركة فتح في الأجنحة المسلحة، وبما في ذلك طبعاً نزع سلاح حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» قبل الانتقال لبحث أي قضايا تتعلق بالوضع النهائي في المفاوضات؟ ألا يشكل هذا السيناريو فضيحة سياسية مدوية؟ أليس المطلوب بهذا المعنى «تشليح» الفلسطينيين من أي مقومات للمقاومة قبل أن تتعطف إسرائيل وتفكر في التفاوض على شكل ومتطلبات الدولة الفلسطينية المزعومة. هل للمفاوضات التي تدور على هذه القاعدة ووفق هذه الرؤية أي أفق لتحقيق أي شيء في المستقبل، أم أن المسألة لا تعدو كونها استهلاكاً عبثياً للوقت لا طائل من ورائه؟ في كل صراعات العالم قديماً وحديثاً، يجب التوصل إلى صيغة لتسوية المشاكل العالقة، وتطبيق إجراءات إنهاء الاحتلال الاستعماري، وإعلان استقلال الدولة المحررة، ثم تتولى هذه الدولة المستقلة إجراءات ضبط حدودها وأمنها، لأنها حققت هدف الاستقلال وبالتالي يصبح من مسؤوليتها حماية الأمن إزاء الكيانات المجاورة والدول الأخرى، لكن إسرائيل باسم الحفاظ على أمنها المقدس تريد أن تخترع مساراً لم يعرفه العالم لا من قبل ولا من بعد يقضي بأن ينزع الفلسطينيون سلاحهم أولاً ويعلنوا استسلامهم تماماً، ثم بعد ذلك تفكر في التفاوض معهم أو لا تفكر ويبيدها وحدها بحسب رؤية إدارة بوش التقييم والتقرير ما إذا كان ما تحقق ميدانياً أو ما قام به الفلسطينيون يحقق أمنها أم لا؟ فإذا رأت أن تجريد الفلسطينيين من أي سلاح ومن كل سلاح لا يحقق أمنها، لها مطلق الحرية في رفض إنهاء الاحتلال والتعنت في المفاوضات إلى ما لا نهاية! نحن إذن، أمام صيغة عبثية لاستمرار الصراع إلى ما لا نهاية والعمل على إفشال مفاوضات السلام، لتظل مجرد «عملية سياسية» تتوارثها الإدارات الأمريكية، وكل إدارة تسلمها للإدارة التي تليها وحبذا لو أضافت



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اليها مزيدا من التعقيدات والاقتراحات المستعصية لتستمر دوامة الدوران في الحلقات المفرغة، كل ذلك لأن إسرائيل لم تقرر الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ولا تريد أن تدفع ثمن السلام، وتريد فرض أطماعها التوسعية الاستعمارية التي لا تقف عند حد. أما الأمر الثاني: الذي فرضته إدارة بوش فهو تأكيدها وتأييدها لفكرة «يهودية الدولة العبرية»، وذلك في إطار صيغة دولة عنصرية يفترض أن الحضارة العالمية قد تجاوزتها.

وهذا الاسهام الذي ظل يتباهى به ويردده جورج بوش يقود عمليا الى حقبة جديدة من الصراع لأن الإقرار بمبدأ «يهودية اسرائيل» يقود الى مشكلتين مزمنتين: المشكلة الأولى: هي محاولة إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين والذين هجروا من ديارهم منذ حرب عام ١٩٤٨م، ومحاولة إلغاء القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩ والخاص بتسوية قضية اللاجئين، ومحاولة تصدير المشكلة الى العرب عبر اختزال قضية اللاجئين في التوطين والتعويض ومطالبة الدول العربية النفطية بدفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين، أي ان يدفع العرب مرة أخرى ثمن أوزار الجرائم التاريخية لاسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، علما بأن معظم اللاجئين يرفضون أي حل لا يؤمن لهم حق العودة لديارهم. والمشكلة الثانية: هي تزايد احتمالات قيام اسرائيل بترحيل نحو مليون عربي فلسطيني في أراضي عام ٤٨ خارجها سواء الى الضفة الغربية وغزة أو الى الدول المجاورة، في إطار مخطط ترانسفير جديد يعيد إنتاج المشكلة الفلسطينية ولا يضع حلا لها. ومن هنا نقول، ان كل سيناريوهات التفكير الاسرائيلي — الأمريكي حول «أمن اسرائيل»، ووضعه فوق كل الاعتبارات، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني العادلة ليس لها من نتيجة إلا إعادة إنتاج معطيات صراع لمائة عام قادمة، وليس تحقيق سلام عادل أو تسوية متوازنة عما قريب. رابعا: ان ما حدث في غزة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وتحرك جموع الناس لكسر الحصار الجائر بالتوجه الى الحدود المصرية، لابد ان يضع نهاية للتواطؤ الدولي الذي يلوذ بالصمت على الافتراءات الاسرائيلية من أجل «أمن اسرائيل»، وبدلاً من أن توجه كونداليزا رايس وزيرة خارجية أمريكا النصائح للحكومة المصرية بضبط الحدود مع غزة، وكأنها تطالب السلطات المصرية بقمع الفلسطينيين الغاضبين والمحاصرين من أجل إرضاء اسرائيل، عليها أن تعيد النظر في سياسات الادارة الأمريكية التي قاد تأييدها الأعمى للحصار التجويعي والمالي الاسرائيلي الى حدوث هذه الكارثة. خامساً: لقد أحسن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التعبير عندما قارن بصورة عادلة وصحيحة ومنصفة بين ما تفعله الغارات العدوانية الوحشية الاسرائيلية من خسائر وسقوط ضحايا، وبين الأثر النفسي المحدود لصواريخ القسام التي تنطلق من غزة، وقال قولة حق عجز العالم المتواطئ مع الارهاب الاسرائيلي عن النطق بها. حيث قال أردوغان: «أنه خلافاً لصواريخ القسام الفلسطينية التي لم تقتل أي اسرائيلي، فان كل هجمة لجيش الاحتلال الاسرائيلي توقع عشرات القتلى الفلسطينيين».

وقد أثار هذا التصريح الشجاع والموضوعي غضب اسرائيل لأنه أفصح عن الحقيقة العارية، التي تعمل اسرائيل على تضليل وخداع الرأي العام الغربي والعالمي بشأنها، فهل من أجل هذه الصواريخ المحدودة الأثر يجوز فرض حصار فاشي جائر في إطار عقوبات جماعية تحظرها اتفاقيات جنيف ضد الشعب الفلسطيني في غزة؟ ان هذا يدفعنا لأن نقول لحكومات العالم المتباكية على أمن اسرائيل: كفى نفاقاً.. وايقظوا ضمائركم الميتة لتضعوا نهاية للجور الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلاً من الافتئات الدولي ضده. سادساً: اننا إذ نسجل للقيادة المصرية أنها تعاملت



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بحكمة وشجاعة وبروح تتسم بالمروءة العربية تجاه الأشقاء الفلسطينيين في اندفاعهم نحو الأراضي المصرية فسمحت بدخول أكثر من نصف سكان قطاع غزة الى داخل سيناء (حوالي ٨٠٠ ألف نسمة)، رغم المجازفة الأمنية الكبيرة في السماح بتدفق هذا العدد الهائل من الناس من دون تدقيق للهويات وجوازات السفر، ورغم ما قد يقوده ذلك تاليا من تداعيات على الأمن في سيناء، فإن المطلوب من القيادات الفلسطينية سواء في حركة حماس أو السلطة الفلسطينية في حركة فتح العمل على مساعدة السلطات المصرية على إعادة ضبط الحدود على نحو هادئ وبما يعزز من روح التضامن المصري — الفلسطيني. ولهذا فإن الاستجابة لدعوة الرئيس مبارك للحوار بين «حماس» و«فتح» في القاهرة أصبحت ضرورة للمساعدة في وضع نهاية لمأساة الحصار وتجنب حدوث حالة فوضى قد يصعب التحكم في مساراتها في المستقبل على الحدود المصرية مع قطاع غزة. وتأتي أهمية هذا التحرك السياسي للتنسيق المصري — الفلسطيني في ضوء التربص الاسرائيلي — الأمريكي لاستغلال أزمة التدفق البشري الفلسطيني الى سيناء المصرية من أجل تضخيم الأزمة واستغلالها في العزف على خطورة ذلك على «الأمن الاسرائيلي» مستقبلا. ومن هنا، ضرورة الانتباه المبكر لهذه الاحتمالات والتداعيات بما يعزز التضامن المصري — الفلسطيني ويساعد على تجنب وقوع أزمة حصار جديدة لقطاع غزة.

وبقي ان نشير الى ان ما حدث على الحدود المصرية — الفلسطينية عند غزة، يتطلب تحركا جماعيا عربيا لمساندة مصر والفلسطينيين، واستثمار ما حدث لوضع نهاية للسياسات الصهيونية الجائرة في محاصرة الشعب الفلسطيني.